

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة في ضوء

التشريعات المحلية الفلسطينية والدولية

رَبى سليم علاء الدين نتشه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

الحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة في ضوء

التشريعات المحلية الفلسطينية والدولية

إعداد

رى سليم علاء الدين نتشه

بكالوريوس قانون جامعة مؤتة -الأردن

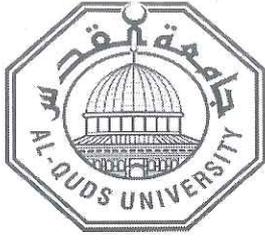
إشراف: أ. د. "محمد فهاد" الشلالدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون العام بكلية

الدراسات العليا في جامعة القدس - فلسطين

القدس - فلسطين

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج القانون العام

إجازة الرسالة

الحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة في ضوء

التشريعات المحلية الفلسطينية والدولية

الاسم: ربي سليم علاء الدين نتشه

الرقم الجامعي: 21612496

المشرف: أ. د. "محمد فهاد" الشلالدة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2 / 11 / 2019 وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع.....

1- رئيس لجنة المناقشة : أ. د. "محمد فهاد" الشلالدة

التوقيع.....

2- ممتحناً داخلياً : د. نجاح دقماق

التوقيع.....

3- ممتحناً خارجياً : د. أحمد أبو جعفر

القدس - فلسطين

1441 هـ - 2019 م

## الإهداء

إلى أبي وأمي منارتي التي أنارت بصيرتي إلى كل ما هو خير لي

إلى أحبة قلبي إخوتي وأخواتي (أشرعتي الداعمة).

إلى أساتذتي، أقاربي، صديقاتي، زملائي، زميلاتي.

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب ودعا لي بظهر الغيب أن يوفقني الله عز وجل.

إلى كل من ساندني ووجه الدعم لي دون أي مقابل

إلى كل من يعشق الحق والحرية والعدالة والقانون

إلى وطني الحبيب

إليكم جميعاً أهدىكم هذا العمل المتواضع

## إقرار

أقر أنا معد الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: ربي سليم علاء الدين نتشه

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٩/١١/٢

## الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يوافي النعم، وأشهد أن لا إله الا الله، وحده لا شريك له، شهادة مبرأة من الشرك والتهم، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، سيد العرب والعجم، وهادي الأمم، ومخرج الناس من الظلمات إلى النور.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فالشكر والفضل كله لله وحده، وأشكر من علمني وقدم لي النصائح والمعلومات، وأثرائني بكل ما هو مفيد، فمن علمني حرفاً كنت له شاكراً (اساتذتي الاعزاء) وخص بالذكر الدكتور محمد شلالده مشرف هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ تقدمت إليه وأفادني بالتوجيهات والمساعدة

وأشكر كل العاملين بالمؤسسات والوزارات الذين استقبلوني بالترحاب، ولم يبخلوا عليّ بالعطاء وأشكر كل من كان داعماً لي بالقول والفعل ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث، إحاطتك بأناس يقدمون لك الدعم إثراء، وحدهم من يجبروك أن تكون دائماً الأفضل، فهم مصدر إلهام وعطاء لا ينتهي.

إليهم جميعاً أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان

الباحثة

## المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات الحماية الدولية والمحلية لحقوق النساء ذوات الإعاقة بفلسطين، وقد تمت هذه الدراسة بعد انضمام دولة فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات التي تعنى بحقوق النساء بشكل عام، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، ومعرفة ما مدى مواءمة التشريعات المحلية الفلسطينية للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من أن النساء ذوات الإعاقة يعانين من تهميش مزدوج من واقع جنسهن من جانب، ومن كونهن ذوات إعاقة من جانب آخر، وواجب الاهتمام بهن بتوضيح مستوى الحماية القانونية التي توفرها لهن التشريعات المحلية، وما مدى موافقة تلك التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وأثارت الدراسة عدة تساؤلات تتمحور حول مستوى الحماية القانونية التي توفرها التشريعات المحلية للنساء ذوات الإعاقة، والتعرف على آليات الحماية الدولية وإن كانت تلك الآليات توفر الحماية القانونية المطلوبة للنساء ذوات الإعاقة أم لا ؟

تم اعتماد المنهج الوصفي باستعراض حقوق النساء ذوات الإعاقة، من خلال دراسة الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوقهن وحقوق النساء بشكل عام، وآليات الحماية الخاصة بتلك الاتفاقيات، واستخدام المنهج التحليلي لمواد القوانين المحلية المطبقة بفلسطين التي تعنى بالنساء ذوات الإعاقة، ومقارنتها بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين، تضمن الفصل الأول بحث مفهوم الإعاقة وأنواعها، واستعراض عدد من حقوق النساء ذوات الإعاقة حسب الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية، ومدى المواءمة بينهما، وما مدى دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للنساء ذوات الإعاقة؟

أما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه مفهوم الاتفاقيات الدولية، والسلطة المختصة بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية بفلسطين، وموقف المحكمة الدستورية من مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني، وما تبعيات انضمام فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ثم استعرضنا أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق النساء بشكل عام، وذوات الإعاقة بشكل خاص، وآليات الحماية الخاصة بها.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة من استعراضنا للتشريعات الوطنية، وخاصة قانون حقوق المعوقين الفلسطيني، تبين إدراج مواد تعنى بحقوق ذوي الإعاقة بصورة عامة لكلا الجنسين، دون تخصيص أية مواد للنساء ذوات الإعاقة، وهذا مخالف لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت لها دولة فلسطين مؤخراً.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أنه بانضمام دولة فلسطين لتلك الاتفاقيات وجب عليها التزام، يتمثل بإدماج نصوص وأحكام تلك الاتفاقيات بتشريعاتها الوطنية، وإعمال أحكامها وقواعدها، وإزالة أية تناقض بين أحكام الاتفاقيات والقوانين الداخلية، وتخصيص مواد تعنى بحقوق النساء ذوات الإعاقة بالقوانين الداخلية.

# **Legal Protection for Handicapped Women in the Light of Local Palestinian and International Legislations**

**Prepared by: researcher: Ruba Saleem ala Deen Natsheh**

**Supervisor: professor Mohammed Fahad Shalalkeh**

## **ABSTRACT**

The aim of this study is to recognize the local and international protection mechanisms for the rights of handicapped women in Palestine. The study was carried out post the State of Palestine has signed a number of agreements that cares about women's rights in general and the agreement of handicapped people's rights in particular, and recognizing to what extent local Palestinian legislations suit the international agreement for handicapped people's rights. The importance of this study stems from the fact that handicapped women suffer from bi-maltreatment by other women, on one hand and because they are handicapped, on the other hand. For that, it's necessary to take care about them by clarifying the level of legal protection that local legislations provide, and whether those legislations go with the international agreements that care about handicapped people's rights. Post signing those agreements the State of Palestine has to check its legislations in order to suit the agreements. The study stirred many questions about the legal protection level that the local legislations provide to handicapped women and recognizing the international protection mechanisms and if they provide handicapped women with the required legal protection or not?

The descriptive method was applied, showing handicapped women's rights by reviewing the international agreements that care about their rights and the rights of women in general, and reviewing the protection mechanisms of the agreements. Following the analytical method for the local regulation's articles applied in Palestine that care about handicapped women and compare them with the international agreement for the rights of handicapped people.

The study was divided into an introduction and two chapters. The first chapter included the concept of handicap and its sorts, reviewing a number of handicapped women's rights according to the international agreements, the local legislations and to what extent they suit each

other's, and to what extent the governmental and non-governmental institutions support handicapped women.

In the second chapter, however we studied the concept of international agreements, the competent authority of signing the international agreements in Palestine, the attitude of the constitutional court from the status of the international agreements in the Palestinian legal system, and the consequences of Palestine joining the international agreement for handicapped people. After that, we reviewed the most important international agreements that care about women's rights in general, handicapped women in particular, and its own protection mechanisms.

The most remarkable results of the study through our reviewing the national Legislations, particularly law of rights of Palestinian handicapped people, we found articles talk generally about rights of the handicapped of both sexes, without specifying any article for handicapped women, this contradicts texts of the international agreement of rights of handicapped people that Palestine has joined, recently.

The most considerable recommendations that the study concluded is that by joining those agreements, Palestinian is committed to including texts and regulations of those agreements in its national legislations. Besides, validating their rules and removing any contradictions between those agreements and the local laws, and to specify articles for handicapped women in the local or internal laws.

## المقدمة: -

من أهم المواضيع التي ركزت عليها الدراسات، وكانت محل اهتمام لدى معظم الباحثين هي مسألة حقوق النساء، المرتبطة بشكل أصيل بالحقوق الإنسانية، ورغم الجهود المبذولة لنهضة وتمكين النساء من حقوقهن إلا أن الواقع يظهر لنا أن النساء بشكل عام يواجهن صعوبة في سبيل الحصول على حقوقهن، التي هي أصلاً متصلة للإنسان كونه ولد حراً، والمفروض أن تكون هذه الحقوق لصيقة به لا مجال لسلبها منه دون وجه حق، وإذا كان هذا واقع النساء بشكل عام، فإن المرأة ذات الإعاقة تتعرض لتمييز مضاعف بسبب جنسها من جانب، وإعاقتها من جانب آخر، كونها من أضعف الفئات اجتماعياً، وهي عنوان مثير للتهميش والعنف والتمييز المزدوج، والتي تعتبر قضيتها قضية إنسانية بحته كونها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

منح الإسلام تلك الفئة اهتماماً خاصاً من خلال النصوص القرآنية، قال تعالى " ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً"<sup>2</sup>، إن نظرة الإسلام للإنسان نظرة إنسانية علوية ايجابية، تتجلى بأن الإنسان خلقه الله، وميزه على كثير من خلقه وفضله تفضيلاً، ينظر الإسلام إلى الناس نظرة متساوية، معاق أو غير معاق، كونه انساناً حظي بتكريم من الله عز وجل، بل خص الإسلام ذوي الإعاقة بأحكام خاصة مراعاة لهم وتيسيراً لأمر حياتهم<sup>3</sup>، وخص المرأة بآيات قرآنية لقوله تعالى "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف"<sup>4</sup>، وقول النبي عليه الصلاة والسلام في وصيته يوم الحج "استوصوا بالنساء خيراً"، تلك فئتان خصهما القرآن الكريم بمعاملة خاصة وحريصة، فكيف إذا كانت الصفتان تجتمعان بشخص واحد، وهي كون المرأة من ذوات الإعاقة.

وقد أصبحت قضية النساء ذوات الإعاقة محل اهتمام دولي، الذي عمل من أجل إقرار حقوقهن، حيث لا يكاد يخلو مجتمع على اختلاف فئاته من وجود هذه الفئة باختلاف أنواعها، كما أنهن يشكلن نسبة لا

<sup>1</sup> حسن، سعودي محمد : دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجهة ضد المرأة المعاقة، (بحث) مجلة دراسات في

الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان /كلية الخدمة الاجتماعية، عدد: ٣٣، مجلد: ٢، ٢٠١٢م، ص (٥٣٨).

<sup>2</sup> سورة الاسراء، آية (٧٠).

<sup>3</sup> القضاة، أحمد مصطفى علي: احكام ذوي الإعاقة في الإسلام، وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن، عدد: ٥، مجلد:

٥٩، ٢٠١٥م، ص (٨٤).

<sup>4</sup> سورة البقرة، آية (٢٢٨).

يستهان بها من سكان العالم.<sup>٥</sup> وتشكل قضية النساء ذوات الإعاقة أحد أهم القضايا لدى الدول والمنظمات الدولية، وبأنها ظاهرة عالمية تواجه الدول كافة، كما أنها ظاهرة أخذت بالتزايد في العصر الحديث نتيجة الحروب والفقر وقلة الرعاية الصحية<sup>٦</sup>، وأوجدت الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق النساء بشكل عام وذوات الإعاقة بشكل خاص، ولضمان تطبيق تلك الاتفاقيات على أرض الواقع، أنشأت الأمم المتحدة مجموعة من اللجان الخاصة، لمتابعة تنفيذ الدول الأطراف لبنود الاتفاقيات على أرض الواقع، وتعديل قوانينها الداخلية بما يتفق معها<sup>٧</sup>

ومن الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق النساء ذوات الإعاقة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠٠٦، التي اشتملت على مادة كاملة مخصصة للنساء ذوات الإعاقة، لمعرفتها أن النساء ذوات الإعاقة يواجهن عقبات مختلفة عن غيرهن من الأشخاص المعاقين، حيث أكدت الاتفاقية على أن جميع النساء ذوات الإعاقة قادرات على التمتع بالحقوق والحريات التي تتمتع بها النساء كافة<sup>٨</sup>، وتلتزم الاتفاقية بكفالة وتعزيز وإعمال الحقوق والحريات لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز، ولتحقيق تلك الغاية ألزمت الدول الأطراف إتخاذ جميع التدابير لكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالذات للنساء ذوات الإعاقة، والامتناع عن أي عمل أو ممارسة تتعارض مع الاتفاقية.<sup>٩</sup>

تعتبر التشريعات المحلية، درع حماية للنساء ذوات الإعاقة من التعرض لممارسات وانتهاكات ممكن أن يتعرضوا لها لأن هذه القوانين تحميهم وتشكل داعماً لهم، يعزز شعور الثقة والأمان لديهم، ويعتبر انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خطوة مهمة لتمتع دولة فلسطين بصفة عضو مراقب بالأمم المتحدة عام ٢٠١٢، وهذا يربط عليها التزاماً، يتمثل بإدماج نصوص وأحكام تلك الاتفاقيات بتشريعاتها الوطنية، وإزالة أية تناقض بين أحكام ونصوص تلك

<sup>٥</sup> أحمد، وسيم حسام الدين، الحماية القانونية لحقوق المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص (٩٠٥).

<sup>٦</sup> عبد الصادق، محمد سامي: حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والقانون، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٠.

<sup>٧</sup> النمري، ناريمان فضيل: الآليات الدولية والشريعة الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، (رسالة ماجستير) جامعة الشرق

الاطوسط، كلية الحقوق /قسم القانون العام، ٢٠١٤، ص (٨٥).

<sup>٨</sup> حسن، سعودي محمد: مرجع سابق، ص (٥٣٧).

<sup>٩</sup> بو علام، موايسي: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، (بحث)، مجلة الفقه والقانون، العدد: ١٧،

٢٠١٤، ص ١٧٥.

الاتفاقيات وأحكام ونصوص التشريعات الوطنية، حيث يجب أن يكون هناك أولوية بالالتزام بتلك الاتفاقيات، لأنه يجب أن تكون عضوية دولة فلسطين فعالة بأن يؤدي التوقيع على الاتفاقيات الدولية الغاية المرجوة منه.<sup>١٠</sup>

## مصطلحات خاصة بالبحث

المرأة: لفظ امرأة في اللغة مشتق من فعل (مرأ) ومصدرها المروءة، وتعني كمال الإنسانية والرجولة، ولذلك فإن المرء هو الانسان، والمرأة مؤنث الانسان.<sup>١١</sup>

التمييز ضد المرأة: هو أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، يكون من آثاره إعاقة المرأة عن تمتعها الكامل بكافة حقوقها وحرّياتها الأساسية بكافة الميادين على قدم المساواة مع الرجل.<sup>١٢</sup>

تهميش المرأة ذات الإعاقة: مظاهر الحرمان والاهمال الاجتماعي التي تفقد بموجبها المرأة ذات الإعاقة حقوقها الطبيعية كمواطنة متساوية مع باقي أفراد المجتمع، وتجعلها مستبعدة ومعتزلة، وغير مؤهلة للاندماج داخل المجتمع، يمتد التهميش ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.<sup>١٣</sup>

## أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين

### الأهمية النظرية:

تتمثل باستعراضها للقوانين المحلية الفلسطينية الخاصة التي تعنى بحقوق النساء ذوات الإعاقة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الفئة، للوقوف على مدى مواءمة تلك القوانين للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء ذوات الإعاقة، والوقوف على الآثار المترتبة على انضمام دولة فلسطين لتلك الاتفاقيات، والبحث بالحماية القانونية التي توفرها تلك الاتفاقيات لهن، وآلية عمل اللجان التي تعنى بحقوق النساء، ومستوى الحماية الذي تقدمها للنساء ذوات الإعاقة.

<sup>١٠</sup> البطمة، ريم: المعاهدات الدولية والقانون الوطني: دراسة مقارنة للعلاقات ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توظيفها،

البيرة المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، ٢٠١٤، (٣).

<sup>١١</sup> مشار إليه : حسن، سعودي محمد، مرجع سابق، ص (٥٤٨).

<sup>١٢</sup> دليل إجراءات العمل الموحد للتعامل مع قضايا العنف ضد النساء لأعضاء النيابة العامة الفلسطينية، ٢٠١٨، ص (٩).

<sup>١٣</sup> حسن، سعودي محمد، مرجع سابق، ص (٥٤٨).

## الأهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً قلّ ما تمّ الاهتمام به من قبل الباحثين، حيث أن المكتبات تكثُر فيها البحوث والكتب المتعلقة بحماية حقوق النساء بشكل عام، بينما نلاحظ قلة وندرة الأبحاث والكتابات المتعلقة بالحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة وخاصة بفلسطين، حيث يوجد أبحاث تتعلق بالإعاقة لكلا الجنسين بشكل عام، ولكن النساء ذوات الإعاقة لا تتوفر أبحاث متخصصة تعالج حقوقهن وآليات الحماية الخاصة بهن دولياً، لذلك كان لهذا البحث أهمية بأنه يتناول موضوعاً حديثاً، وخصوصاً أن الأمم المتحدة ما زالت تبذل الجهود من أجل تطوير حقوق النساء ذوات الإعاقة.

## **مشكلة البحث**

قامت دولة فلسطين مؤخراً بالتصديق على عدة اتفاقيات تخص النساء بشكل عام وذوات الإعاقة بشكل خاص، وأخص بالذكر الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تضمنت مادة كاملة تعنى بحقوق النساء ذوات الإعاقة وهي مجال بحثنا، وهي بذلك أبدت استعدادها بتطبيق تلك النصوص بتشريعاتها المحلية، فهل التزمت دولة فلسطين بواجب مواعمة تشريعاتها بما نصت عليه هذه الاتفاقيات؟ وهذا يقودنا إلى سؤال آخر رئيسي، هل تشكل تلك الاتفاقيات الدولية الحماية المطلوبة للنساء ذوات الإعاقة؟ هذا يقودنا إلى عدة تساؤلات تتمحور حول مشكلة هذا البحث وتتلخص كالتالي: -

١- هل الاتفاقيات الدولية كفيلة بتوفير الحماية المطلوبة للنساء ذوات الإعاقة؟ وهل هناك وسائل رصد دولية للانتهاكات الممارسة ضدهن؟

٢- ما الالتزامات التي تترتب على دولة فلسطين نتيجة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؟

٣- وهل التشريعات المحلية الفلسطينية بوضعها الحالي توفر الحماية المطلوبة للنساء ذوات الإعاقة؟ أم لا؟

## منهج البحث

اتبعت الباحثة أسلوب المنهج الوصفي باستعراض حقوق النساء ذوات الإعاقة من خلال دراسة الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوقهن ، وآليات الحماية الخاصة بتلك الاتفاقيات، ودراسة النصوص القانونية ذات العلاقة بالنساء ذوات الإعاقة بالتشريعات المحلية، واستخدام المنهج التحليلي لمواد القوانين المحلية المطبقة بفلسطين، وإبراز أهم الحقوق التي تتمتع بها النساء ذوات الإعاقة ، ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لإظهار مدى مواءمتها لبنود تلك الاتفاقية، وماذا يترتب على انضمام دولة فلسطين إلى تلك الاتفاقيات؟ وتم استخدام أداة المقابلة لتدعيم المنهج التحليلي، بتحليل الإجابات على أسئلة المقابلة والتعليق عليها من قبل الباحثة، بما يتعلق بدور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بدعم تلك الفئة.

## خطة البحث

وحتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع الى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول: حقوق النساء ذوات الإعاقة بالقوانين والتشريعات الفلسطينية**
- المبحث الأول: مفاهيم خاصة بالحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة.
- المبحث الثاني: حقوق النساء ذوات الإعاقة والتشريعات الفلسطينية الناظمة لها.
- المبحث الثالث: ضمانات احترام حقوق النساء ذوات الإعاقة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- **الفصل الثاني: الحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة ضمن المواثيق الدولية.**
- المبحث الأول: مفهوم المعاهدات وقيمتها القانونية بالتشريعات المحلية.
- المبحث الثاني: حقوق المرأة ضمن القانون الدولي والمعاهدات الدولية.
- المبحث الثالث: الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## الفصل الاول

### حقوق النساء ذوات الإعاقة بالقوانين والتشريعات الفلسطينية

إن الاهتمام بقضايا المرأة بالفترة الأخيرة هو اعتراف مجتمعي ودولي بأهمية حقوق المرأة، حيث إن حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وعلى الرغم من الاعتراف بالمساواة كحجر أساس في كل مجتمع يتوق إلى العدالة وإقرار حقوق الإنسان، إلا أنه يوجد العديد من المجتمعات التي تتعرض بها النساء لعدم المساواة أمام القانون. حسب القوانين والتقاليد حرمت النساء من الحصول على مكانة قانونية مستقلة، وهذا يعود للتقاليد والنظرة الدونية لهن، والتي تفرض أنهن دائماً تابعات للسلطة الذكورية، دون أن يكون لهن حريه تامة مستقلة،<sup>١٤</sup> وإذا كان هذا واقع النساء بشكل عام، فالنساء ذوات الإعاقة يتعرضن لتمييز مضاعف، يستوجب التصدي لكافة انتهاكات الحقوق اللاتي يتعرضن لها، حيث أنهن يكنّ بوضع خاص غير مماثل لموقع الآخرين، مما يعطل مبدأ المساواة وهو الركن الأساسي في النظرية العامة لحقوق الإنسان، وهذا يؤدي لظهور التمييز الذي يمارس بحقهن.<sup>١٥</sup>

سوف نتحدث في هذا الفصل عن المفاهيم الخاصة بذوي الإعاقة، وعن مدى انسجام التشريعات الوطنية الفلسطينية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي قامت فلسطين مؤخراً بالانضمام إليها، ومن ثم الحديث عن أدوار المؤسسات الوطنية والأهلية والحكومية بدعم النساء ذوات الإعاقة.

**سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالتالي: -**

**المبحث الأول: - مفاهيم خاصة بالحماية القانونية للنساء ذوات الإعاقة**

**المبحث الثاني: - حقوق النساء ذوات الإعاقة والتشريعات الفلسطينية الناظمة لها.**

**المبحث الثالث - ضمانات احترام حقوق النساء ذوات الإعاقة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية**

<sup>١٤</sup> حسن، سعودي محمد، مرجع سابق، ص (٥٣٧+٥٣٦)

<sup>١٥</sup> مجدوب، محمد سعيد: الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (بحث) مجلة الجنان لحقوق الإنسان، جامعة الجنان قسم حقوق الإنسان، ٢٠١٦، عدد ١٠، مجلد ٩، ص (١٠٥).